العدد الرابع 01 . 09. 2023م

Human Journal

تصاعد الخطاب العنصري في تركيا
أ. أحمد الأحمد
ص1

الوضع الإنساني في السودان
أ. وليد سالم القدال
ص12

تطرف وسائل الإعلام بحق المراة
أ. ديانا شعبان
ص8

تصدر عن الهيئة الأوربية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان

EICDHR
European International Commission for Development and Human Rights

تصاعد الخطاب العنصري
في تركيا

أ. أحمد محمود الأحمد / ألمانيا
رئيس الهيئة الأوربية الدولية
للتنمية و حقوق الإنسان EICDHR e.V

مع تصاعد الخطاب العنصري في تركيا شعبياً و مؤسساتياً ضد العرب بشكل عام و اللاجئين السوريين بشكل خاص، وبسبب حرص الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان للتصدي للعنصرية بكافة أشكالها، مما دفعني لكتابة هذا المقال، لتسليط الضوء على تفشي العنصريه التي تخلق من خلالها الأنظمة والسياسات والإجراءات والمواقف فرص ونتائج غير عادلة للناس.

إن العنصرية هي اكثر من مجرد تحيز في الفكر أو العمل، ويحدث ذلك سواء كان التحيز فردياً أو مؤسساتياً مصحوب بسلطة التمييز والحد من الحقوق.

كما تشمل العنصرية جميع القوانين والسياسات والأيديولوجيات والحواجز التي تمنع الناس من العدالة والكرامة والإنصاف، ليس فقط بسبب هويتهم العرقية وقد تكون في شكل مضايقة أو إساءة معاملة او إذلال أو عنف أو سلوك مخيف..

وعلينا أن نعترف أن السلطات التركية قد فشلت في مكافحة العنصرية والتصدي لحملة التحريض ضد اللاجئين السوريين والعرب رغم أنها تبنت مواقف مشرفة سابقا لصالح اللاجئين إلا أنها أخفقت في اختبار مكافحة العنصرية وظلت أمام حملات التحريض عاجزة مكتفية بنفي الإشاعات.

ألا إن اللاجئين هم من يدفعون ثمن تغاضى السلطات التركية في مكافحة العنصرية ويتم ترحيل هم بخطأ أو بدون خطأ، كما أنه مشروع العودة بشكل طوعي تحول إلى عملية ترحيل قسري وهذا هو نتائج حملات التحريض ضد اللاجئين، و هذا التحول المناهض للمهاجرين في السياسة التركية، أدى إلى إثارة حالة من القلق والخوف لدى السوريين بشأن مستقبلهم. ومما زاد من تخوفاتهم.

وعبر منبر هيومان جورنال ندعوا السلطات التركية الألتزام بالمعاهدات و المواثيق الدولية و حماية اللاجئين و التدخل الفوري لوقف الحملات العنصرية المنظمة و ردع أي اعتداء على المقيمين أو السياح العرب واللاجئين السوريين.

كما نؤكد أنه لا يوجد سوى جنس بشري واحد يسكن الكوكب، مرتبط بمصير مشترك و أن فهمنا لهذه الحقيقة من شأنه أن ينقل الإنسانية إلى مرحلة التسامح والعدالة وتعزيز قيم الإنسانية وحقوق الأنسان في هذا العالم.

هيومان جورنال

تصدر عن الهيئة الأوربية الدولية
للتنمية و حقوق الإنسان

EICDHR e.V

Germany

Luthericher Kirchhof 1

Marburg 35037

info@eicdhr.org

www.eicdhr.org

رئيس التحرير
مزيد المهنا

نائب رئيس التحرير
وليد سالم

أعضاء هيئة التحرير
خالد البقيرات
وفاء عابد
محمد بكر اللوح
ديانا شعبان
إيمان وهبي
جيهان الخلف

التدقيق و التحرير
وليد سالم

التصميم
أنس القاسم

التنفيذ الفني
الهيئة الأوربية الدولية
للتنمية و حقوق الإنسان
EICDHR e.V

المراسلات
humanjournal2023@gmail.com

كلمة رئيس التحرير 3

أسرة التحرير 4

الأخبار 5

الزاوية القانونية 6-7

حوارات 8-10

قضايا إنسانية 11-13

ثقافة 14-16

تقارير 17-18

المرأة 19

الطفل 20

الشباب 21

تداعيات الحرب
بين روسيا وأوكرنيا

أ.مزيد المهنا / تركيا

"مع صدور العدد الرابع من مجلة هيومان جورنال، نحن نواصل التزامنا بتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.حيث إننا نؤمن بأهمية التعاون والتضامن الدولي في التصدي للتحديات المشتركة والحفاظ على حقوق الإنسان

في هذا العدد، سنستكشف قضايا متنوعة تتراوح من حقوق المهاجرين واللاجئين إلى حرية التعبير وحقوق المرأة وتسليط الضوء على قضايا إنسانية بهدف إثارتها لتصل لأصحاب القرار والعمل على معالجتها.

نأمل أن تجدوا في هذه الصفحات مصدر إلهام وتحفيز للعمل من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية." وسنتناول اليوم بزاويتنا تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية.

فهذه الحرب كانت نتيجة للعديد من العوامل، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية والتاريخية بين روسيا وأوكرانيا.
و تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام. وفي العام 1994، جرى توقيع "مذكرة بودابست" التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلّي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا.

وعليه قامت الحرب الأخيرة للغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022
والذي أدى لقتل الآلاف من الطرفين وتشريد الملايين من الجانب الأوكراني وخفف وطأة ذلك قرب أوربا وتركيا منهم جغرافيا واستقبالهم لهم وتقديم يد المساعدة.

يضاف لكل ماسبق استهداف الروس لمحطات توليد الطاقة الكهربائية ومناطق مدنية حيوية مما زاد معاناة الشعب الأوكراني بالداخل وإطالة أمد الحرب على من خرج للدول المجاورة والتسبب بخسارة كبيرة للأقتصاد الأوكراني وتضرر دول أخرى كانت لها علاقات تجارية مميزة معها.

وإذا ما انتقلنا للجوانب التعليمية وبالعودة للإحصائيات الرسمية لليونيسف، فإن الهجمات المستمرة على التعليم داخل أوكرانيا وانخفاض مستوى الالتحاق بالمدارس في البلدان المضيفة، قد ترك 6.7 مليون طفل، تتراوح أعمارهم بين 3 و18 عامًا، يعانون من أجل التعلم. حيث صرحت المديرة الإقليمية لليونيسف لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، التي زارت أوكرانيا ، إن الأطفال في جميع أنحاء البلاد تظهر عليهم علامات الحرمان من التعلم على نطاق واسع، بما في ذلك تدهور نتائج تعلم اللغة الأوكرانية والقراءة والرياضيات، حيث تركت الحرب التي سبقتها جائحة كوفيد-19 الطلاب يواجهون أربع سنوات من تعطل التعليم.

حيث دعا المختصون بهذا الشأن لإيجاد حلول مناسبة منها التعليم عن بُعد وكذلك من خلال تطوير المهارات التربوية للتعلم عن بُعد والتعلم الهجين، والتركيز على الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والتعلم الاجتماعي والعاطفي والتدريب التربوي الرقمي.

ومن خلال منبرنا الإعلامي نهيب بالدول أصحاب القرار العمل على إيجاد حل لمعاناة الشعوب المضطهدة ونصرتها حيث لا يتوقف الأمر على أوكرانيا بل سبقتها دول ولحقتها أخرى من العراق لسوريا مرورا باليمن والسودان.

"في الختام، نأمل أن يكون هذا المقال قد قدم لكم نظرة عامة على تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية وتأثيرها على التعليم والاقتصاد والمجتمع. لقد رأينا كيف أن الحرب قد أحدثت تغييرات جذرية في حياة الناس وكيف أن العالم يحتاج إلى التعاون والتضامن للتصدي لهذه التحديات. نحن ندعو قراؤنا إلى العمل من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية، حيث يتمتع الجميع بحقوقهم الأساسية ويعيشون حياة كريمة."

أ. مزيد المهنا / تركيا
رئيس التحرير

أ.وليد سالم القدال / السودان
نائب رئيس التحرير ومدقق

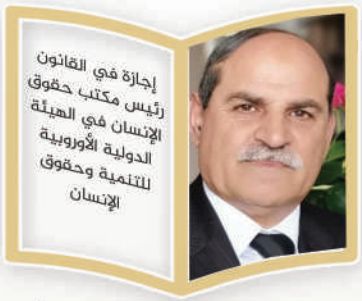

المحامي خالد البقيرات / ألمانيا
كاتب ومحرر

أ. وفاء عابد / تونس
كاتب ومحرر

أ. إيمان وهبي / هولندا
صحفي ومحرر

أ. ديانا شعبان/ لبنان
صحفي ومحرر

أ.جيهان خلف / سوريا
صحفي ومحرر

أ.محمدبكراللوح/فلسطين
صحفي ومحرر

أنس القاسم / تركيا
تصميم وإخراج

وفد من الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان يلتقي رئيس تنفيذية دول الأحواز د. عارف الكعبي في بروكسل ، حيث بحث الطرفان إمكانية التعاون المستمر بينهما في مجال حقوق الإنسان ورصد الأنتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الأحواز.

في 9 سبتمبر 2023 ستطلق فعاليات المؤتمر العام للهيئة الأوربية الدولية للأعلان عن ميثاق السلام و الأخوة بين الشعوب من مدينة ماربورغ الألمانية

أكد رئيس الهيئة الأوربية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان في كلمة ألقاها في ملتقى التبادل الثقافي الذي أقيم في بروكسل على حوار الثقافات والسلام العالمي وإنهاء الصراعات وتبني ثقافة الحوار.

شاركت الهيئة الأوربية الدولية في معرض الفن التشكيلي في تركيا أورفا بحضور السيد المهنا رئيس مكتب الهيئة في تركيا

أطلقت الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان بالشراكة مع البورد الألماني و بالتعاون مع منظمة من أجلهم برنامج صناعة القادة الشباب.

الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات الدولية

المحامي خالد البقيرات / ألمانيا

قبل أن تصل القضية إلى محكمة الجنايات الدولية، هناك عدة إجراءات وشروط تسبق المحاكمة يجب توفرها لقبول القضية منها ما يتعلق باختصاص المحكمة ومنها ما يتعلق بالجريمة.
نذكر فيما يلي بعض الإجراءات و الشروط التي يجب توافرها لقيد قضية في المحكمة:

اختصاص المحكمة: يجب أن تكون المحكمة مختصة بالنظر في الجريمة المرتكبة. وفقًا لنظام روما الاساسي، و معاهدة روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الإجرائي.
مبدأ التكملة: ينبغي أن تكون المحاكمة الدولية خيارًا أخيرًا، عندما يكون النظام القضائي الوطني غير قادر على متابعة الجرائم الجنائية الخطيرة بشكل فعال أو أنه غير مستعد للقيام بذلك.
شروط الجريمة: يجب أن تكون الجريمة التي يتم اتهام المتهمين بها تدخل ضمن الاختصاص الجنائي للمحكمة، وتتعلق بجرائم خطيرة مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والاعتداء الجنسي وغيرها.

مصداقية الأدلة: يجب أن تكون هناك أدلة كافية وذات مصداقية تدعم الاتهامات الموجهة للمتهمين. كما يتعين أن تكون الأدلة قوية بما يكفي لإثبات ارتكاب الجريمة.

التعاون الدولي: يجب أن يكون هناك تعاون من الدول الأعضاء في توفير المعلومات والأدلة وتسليم المتهمين للمحكمة. يتطلب ذلك تنفيذ الأوامر الصادرة عن المحكمة والتعاون في جمع الأدلة وتوفير الشهود وحمايتهم.

هذه بعض الشروط العامة لقبول القضية ومحاكمتها أمام محكمة الجنايات الدولية، التي يجب توافرها للنظر في القضية وفقًا للأنظمة واللوائح المعمول بها في المحكمة.

من يحق له تقديم طلب المحاكمة امام محكمة الجنايات الدولية :

وفقًا لنظام روما الإجرائي الذي ينظم عمل محكمة الجنايات الدولية، هناك عدة أطراف يحق لها تقديم طلب للمحاكمة أمام المحكمة ،و هذه الأطراف هي:
الدول الأعضاء: يحق للدول الاعضاء في محكمة الجنايات الدولية تقديم طلب للمحاكمة بناءً على الاشتباه في ارتكاب جرائم جنائية خطيرة على أراضيها أو بواسطة رعاياها.
(الدول العربية الموقعة على ميثاق المحكمة هي الاردن- البحرين- الجزائر- السودان- العراق- الكويت- المغرب- اليمن- تونس- جيبوتي)
اما سوريا ولبنان لم تصدقا على ميثاق المحكمة حتى الان

مجلس الأمن : يمكن لمجلس الأمن أن يحيل قضايا إلى محكمة الجنايات الدولية في حالة وجود تهمة بارتكاب جرائم جنائية خطيرة وعدم قدرة النظام القضائي الوطني على تحقيق العدالة.

المدعي العام لدى محكمة الجنايات الدولية: المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية لديه صلاحية تقديم طلب للمحاكمة استنادًا إلى الأدلة والمعلومات المتاحة له.

يجب الإشارة إلى أن محكمة الجنايات الدولية هي محكمة تابعة للأمم المتحدة، وبالتالي ينبغي أن يتم الالتزام بإجراءاتها وشروطها وتعليماتها المحددة في نظام روما الاساسي والقوانين واللوائح الناظمة لعمل المحكمة

شروط اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وفقًا لنظام روما الأساسي:

يمكن تلخيص تلك الشروط على النحو التالي:

الاختصاص الشخصي: يجب أن يكون المتهمون الذين تتم محاكمتهم أمام المحكمة هم من رعايا الدول الأعضاء في محكمة الجنايات الدولية، أو أن يتم ارتكاب الجرائم على أراضي احدى الدول الأعضاء، أو أن يتم تسليمهم من دولة غير عضو.

الاختصاص الجغرافي : يجب أن يكون موقع ارتكاب الجريمة ضمن اختصاص المحكمة الجغرافي، مثل الجرائم التي ارتكبت في أراضي الدول الأعضاء أو على متن سفن أو طائرات تابعة لإحدى الدول الأعضاء.

الاختصاص الموضوعي : ينبغي أن تكون الجرائم الموجهة للمحاكمة ضمن نطاق الاختصاص الموضوعي للمحكمة، وهو يشمل جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والاعتداء الجنسي والتعذيب، والجرائم الأخرى ذات الأهمية الدولية.

مبدأ التكملة: يتعلق بالقدرة والإرادة الحقيقية للنظام القضائي الوطني على محاكمة المتهمين بشكل فعال وعادل، وفي حال تعذر على النظام القضائي الوطني تنفيذ العدالة الكافية واجب على المحكمة الجنائية الدولية القضية أن تتولى القضية.

هذه هي شروط الاختصاص المحددة في قانون روما الأساسي، وتهدف إلى ضمان أن تكون المحكمة مختصة بالنظر في الجرائم الجنائية الخطيرة ذات الأهمية الدولية والتي تفشل السلطات الوطنية في محاكمتها بشكل فعال.

الإجراءات التي تتوجب للمحاكمة امام محكمة الجنايات الدولية

للمثول أمام محكمة الجنايات الدولية، يتوجب اتخاذ عدة إجراءات ، وهي الخطوات العامة التي تحدث خلال عملية المحاكمة:

تشكيل لجنة التحقيق: يتم تشكيل لجنة تحقيق لجمع الأدلة وتحليلها، يتم تعيين مدعياً عاماً لتنسيق جهود التحقيق وجمع الأدلة ضد المتهمين.

إصدار أمر الاعتقال أو استدعاء المتهمين: إذا تم توجيه اتهامات رسمية، يمكن إصدار أمر اعتقال دولي للمتهمين المفترضين، أو استدعائهم للمثول أمام المحكمة

الترتيبات الأولية: يتم تحديد تواريخ المثول أمام المحكمة، وتحديد المواقع، وترتيب الإقامة للمتهمين والشهود والمحامين.

المثول أمام المحكمة: يتم استدعاء المتهمين للمثول أمام المحكمة، بحيث يتم توفير حق الدفاع للمتهمين، وإجراءات الحماية القانونية الأخرى.

جلسات المحاكمة: تجرى جلسات المحاكمة بحضور القاضي والمحامين والمدعي العام والشهود والخبراء، و يتم تقديم الأدلة وطرح الأسئلة والدفوع.

صدور الحكم: بعد الاستماع إلى جميع الأدلة والمرافعات، يتخذ القاضي قراره بشأن الحكم ،يصدر الحكم النهائي ويعلنه في جلسة علنية.

تنفيذ الحكم: إذا تم إدانة المتهمين، يتم تنفيذ الحكم النهائي، وذلك عن طريق التعاون مع الدول الأعضاء لمحكمة الجنايات الدولية.

هذه هي الإجراءات بصورة عامة مختصرة، وقد تختلف التفاصيل وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها في محكمة الجنايات الدولية والقضية المحددة.

تطرّف وسائل الإعلام بحقّ المرأة

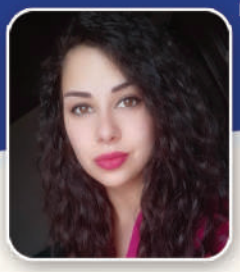

أ.ديانا شعبان / لبنان

يعدّ التخصّص في الإعلام الموجّه إلى النساء مهمّة حسّاسة وصعبة، على عكس ما يظنّ كثيرون/ات، انطلاقاً من دقّة المواضيع والتغطيات ومن الدور المحوري الذي يلعبه الإعلام في بناء التوجهات والوعي والمواقف والتأثير فيها، لكن هناك خللٌ بنيويٌّ في أسلوب مقاربة الإعلام لقضايا النساء وفي الصورة التي يرسمها لدورهنّ في المجتمع.

حاولت المنظمات والحركات النسائية التفاوض مع وسائل الإعلام الرئيسية لإيجاد بدائل عن الصورة النمطية للمرأة في هذه الوسائل.
كما ساهمت النساء في إنشاء الابتكارات والوسائل البديلة للتعبيرعن الذات وتعديل النظرة إلهن.

إضافةً إلى تلك المساهمات، ظهرت العديد من الخدمات النسائية، والجمعيات، والمنظمات النسائية في آخر عقدين، التي ركّزت على أعمال النساء في وسائل الإعلام البديلة، كما ظهرت دور النشر النسوية أيضاً لإبراز دور النساء وإنجازاتهن.

في هذا الصدد استضفنا المهندس الأستاذ حيدر محمد الباوي رئيس مركزالمنهج الوسطي للتوعية الفكرية - العراق . مركز بحثي أكاديمي، يناهض التطرف بكل أشكاله، ويدعو للتوعية الفكرية، والسلام والمحبة والتعايش وعدم التكفير وعدم الإقصاء والتهميش.

حيث بدأ حديثه بالتالي:

في بداية حوارنا لابد من كلمة تخص المرأة والإعلام ::
بما أن الرسائل السماوية جميعا أولت اهتماما عارما بالمرأة ونظرت لها نظرة احترام وتقدير والاعتزاز باعتبارها الأم والأخت والابنة والزوجة ورفيقة الرجل وشريكته في تحمل مسؤوليات ومصاعب الحياة ومنها المهنية أي الواقعية العملية التي من خلالها تثبت ابداعها في مختلف المجالات العملية و تهدف منها العيش الكريم وخدمة وطنها الأم.

نضيف إلى مصطلح التطرف مصطلح آخر وهو العنف لأن التطرف الذي يصيب المرأة يعتبر تطرف عنيف ونصنفه شديدا.

** لا .. للعنف ضد المرأة فلا يمكن نكران إسهامات المرأة الإنسانية و مَكَارِم عطائها الذي لا يتعب ولا يفنى في الحفاظ على الأسرة التي تعتبر الدعامة الأساسية في البناء المجتمعي والتطور الإنساني.

** بعد أن وقع الإعلام ومنذ فترة طويلة بوسائله المعروفة المكتوبة والمرئية والمسموعة في فخ التناقضات والمزاجية والانتقائية والفضائح بشبكاتها المترامية أطراف الخطأ والتي عاملت وللأسف الخطأ بالخطأ وصار الإعلام رهينة المال والسياسة والتبعية ولعهود طويلة صار الإعلام يحتاج إلى منقذ ومعين ينتشله من هذا اللهاث الراكض صوب مستقبل مشوش ليدله على خطأه فيصححه وليحفظ له هيبته ويبعده عن الصراع الأزلي بين الحق والباطل مادام كان منحازا للباطل وأهله .. وحتى لا يكون أداة وقحة يستخدمها المغرضون في تعميق جراح الأوطان والإنسانية والجهات الوطنية الشريفة ورموزها الذين تصدوا للخلاص من الفساد والمفسدين .. ليترسخ في أذهان المغيبين والمهمشين والمظلومين أن الإعلام بات منصفا ومنزها ومتعففا تخلو ساحته من براثن الفساد والمفسدين وليكون هذا الانصاف في مسيرته المستقبلية سببا رئيسيا مشرقا يرفض لغة الأمس السيئة الصيت وما ستكون عليه لغة الإعلام المستقبلية من حيادية ونزاهة وصدق .. وما ستقدمه من نتاج مهني يتصف بالمهنية والنزاهة وعامل بميثاق شرف المهنة واخلاقياتها الإعلامية وعدم الانجرار وراء أجندات مشبوهة متطرفة تسعى لاستغلال الإعلام والعاملين به ومنهم المرأة اسوأ استغلال و الجري وراء منافع شخصية أو حزبية أو فئوية ضيقة.

المهندس حيدر الباوي

وهذا ردّه على السؤال الأول:

- تنتشر بعض وسائل الإعلام المتطرفة فكريا أم عقائديا أم دينيا، ما هي الصورة النمطية للمرأة في هذه الوسائل؟ولماذا؟

بعد أن تبنت الشريعة السماوية الحفاظ ورعاية المرأة واعتبرتها جزء مهم بل ورئيسي في تركيبة المجتمعات الإنسانية والمهنية فإن أي تعرض يستهدف المرأة من أي جهة ومنها وسائل الإعلام يعتبر حربا إنسانية وأخلاقية وفكرية اتجاه حقوقها

التي أثارت حفيظة أعداء السماء من المتطرفين المحسوبين على الأديان وهي منهم براء.

الذين حصروا المرأة في زاوية واحدة ومعقدة وجعلوا صورتها قبيحة مع أنها جميلة وقيدوها بقيود الجاهلية التي تعيد المجتمع إلى الوراء وتجعله متخلفا وعقيما لا يعرف للنجاح طريق، لأن التطرف غلبهم وأعمى بصيرتهم ، وجعلهم يتعاملون مع المرأة بمبدأ القسوة وأفكار متطرفة تسلب الحقوق وتنازع الوعي و تدعو لواقع مفروض ومزري يخالف الصورة الحقيقية الموافقة لطبيعة واقع المرأة الإنساني و الديني و الاجتماعي والثقافي، وطموحها الذي يتعدى حدود البيت ودور الأم والزوجة بل يتعدى إلى حدود العمل في كل المجالات المهنية لتثبت ابداعها مع حفاظها على دورها المهم في تنظيم البيت والأسرة، ليتأكد أن الجهات المتهمة بهدم حضارة الأمة من خلال التعرض للأسرة التي تتصدرها المراة ومنها وسائل الإعلام المغرضة والمسيسة التي تتعمد وضع المرأة بالصورة النمطية الثابتة التي تأبى التغيير والتجديد والتحديث والتقدم بل تحدها ضمن شراك الفكرة المسبقة التي يؤمن بها المتطرف ويريد فرضها بالإكراه ،عوضا عن التعامل معها على أنها عضوا مهما في المجتمع ومميزا ومشروع دائم للإبداع.

- ما هي الحقوق المحرومة منها المرأة كإعلامية في وسائل إعلام كهذه؟

لضمان حقوق الإعلاميين عامة والمرأة الإعلامية خاصة لابد من وضع رؤية صائبة شاملة ومستفيضة تتكفل بها الدولة وتعمل على سن القوانين التي توفر الحد الأدنى من العيش الكريم والسكن المناسب حتى لا يخضع الإعلامي والإعلامية المرأة إلى ضغط المسؤول أو صاحب المال وظلمه خاصة أن المسؤول الدنيء والرديء يتصيد الفرص للنيل من المرأة، وهنا يثبت دور الدولة في رصد مبلغ مالي شهري لكل إعلامي مصنف ومنه المرأة من فيض خيرات وخزينة البلد وعلى أن تفعل الدولة دورها الأمني في الحفاظ على أرواح وكرامة الإعلامي وأي أذى سواء كان مادي أو معنوي يتعرض له الإعلامي خاصة من قبل المسؤول الدنيء والرديء حتى يتم قطع دابر تطرفه وتماديه وتطاوله ،

خاصة وأن الإعلامي يعتبر أكبر قوة مجتمعية ممكن أن يصحح الخطأ بعد أن يأخذ كامل فرصته وأن يعمل بالمساحة التي يستطيع أن يحقق الهدف المنشود في كشف الفساد في كل مفاصل الأمة.

فالواجب الوطني يحتم على جميع العاملين ضمن المسؤولية الإعلامية احتضان الإعلامي سواء كان رجل أو امرأة لأنه يستطيع كشف الأمور الفاسدة والزائفة واصحابها من خلال عمله المهني المحايد باعتباره داعم وسند فعال وحقيقي لمن يتصدى لأداء أي خطاب أو رسالة سواء كانت وطنية أو اجتماعية أو دينية إلخ،

وإن لا يعملوا على تنفيره حتى يستطيع الإعلامي أن يؤدي رسالته في الحفاظ على الصالح العام الذي يدعي أصحاب القرار التنفيذي أنهم حماته، وبذاك نكون قد فوتنا الفرصة على المتحكمين بوسائل الإعلام خاصة أولئك المتطرفين بحرمان المرأة الإعلامية من حقوقها المستحقة وطبعا ما تقدم يحتاج إلى تظافر الجهود والأصوات الإعلامية متحدين للمطالبة والإقرار .

- في حال تابعنا وسائل إعلام أخرى نجد أنّ الإعلاميات يتم اختيارهن بمقاييس جسدية معينة، مع ارتداء ملابس قصيرة ووضع مساحيق التجميل، لاستخدامهن في المعارض الدعائية لمنتج أو خدمة لزيادة جاذبية وسائل الإعلام أو المنتج على نحو يضر أو لا يضر بمصلحتها بشكل خاص أو عام.. هل ترى في ذلك تطرفا في حقها؟

قلنا آنفا إن الأعم الأغلب من الإعلام قد وقع في فخ الفضائح وصار رهينة المال وأنه وللأسف ابتعد عن القيم الأخلاقية الذي يحتم عليه تبني مهمة تيسير الرأي العام نحو الآراء والأفكار الصالحة والعفيفة

فالواجب الإنساني يحتم على الجميع أن يتحاشى التعامل مع المرأة من خلال دور معين الذي يعود علها بالسلب والتراجع والانفراد والانشقاق عن المجتمع

وقضية الاشهار بالمرأة في وسائل الإعلام تدخل ضمن دائرة التطرف العنيف والقسري والاجباري الذي يفرض بقوة المال وأحيانا السلطة المليشياوية فيما لو كان تلك الوسيلة الإعلامية تعود بالملكية لمليشيات التطرف التي انتشرت مؤخرا كالنار في الهشيم .

تطرّف وسائل الإعلام بحقّ المرأة

وتلك القضية التي تعتمد آلية الاغواء والغرض والرغبة والاثارة رخيصة ومبتذلة لا ترتقي لشرف المهنة الإعلامية الذي يبنى على أسس الصدق والأمانة والاخلاص والعفة وتلك الآلية تأخذ بيد العاملين فيها نحو مهاوي السقوط الأخلاقي ووديان الرذيلة وحفر الخطيئة وكل إناء بما فيه ينضح .

- المرأة تتأثر بالصور التي تراها في الإعلانات، وتقارن نفسها بتلك النماذج الزائفة بشكل دائم. وطبعًا تكون هي الخاسرة في هذه المقارنة غير العادلة. و تحاول النساء والفتيات الصغيرات الوصول إلى تلك الصورة التي تصدر لهن على أنها النموذج الأوحد للجمال ، ما هي نتائج والتأثيرات النفسية ؟ وإلى أي مدى يؤثر ذلك على شخصيتها الحقيقية؟ هل تجد في هذا تطرفا ؟ في حال نعم أي نوع من أنواع التطرف هو؟

الواقع يقول إن مجتمعاتنا العربية ذكورية الطباع ورجولية المواقف اتجاه المرأة ، وكثيرا ما تطغي عليها ثقافة التميز ضدها ،وتنتقد المرأة لأتفه الأسباب السلبية و تستخف بالمرأة العاملة و المتمدنة والمتحررة وكذلك الطموحة، واعراف هذه المجتمعات تقف على الدوام بموقف الضد منها رغم أن هذه الأعراف لا تمتلك طابع شرعي أو وضعي، بل أقرتها اجتهادات قواعد القبيلة، و السلبية منها أعطت للرجل حق التسلط على المرأة وهذا تطرف واضح وصريح ويصنف عنيفا ،

ولكل مجتمع ضوابط وأحكام تختلف من مجتمع لآخر تكون المرأة الضحية فيها ،مع إن الشارع المقدس كان قد حفظ المرأة بتشريعات عدة منها ما تعتقد به التصرف به على نحو الحق الشخصي في جسدها، وهذا ما يختص بتقليد المرأة لصور الإعلانات والمبتذلة منها على وجه التحديد ،

فمنهن من تعتقد أن جسدها حق شخصي ولها كامل الحرية فيما تعمله من إعلانات مدفوعة الأجر بحجة أنها غارقة في وحل الحاجة والعوز المالي وأنها مرغمة على هذا الفعل، وأنها ارتضت لنفسها وهي مجبرة المتاجرة بعفتها والعيش في بيئة الطغيان والتعسف والاستبداد التي يحكمها أصحاب رؤوس المال الفاسد الذين وظفوا الإعلام لتجارة تبور،

وهذه الرؤوس لا تأبه بالمرأة الإنسانة وبسمعتها وسترها، فتراها تزين القبيح وتصوره على أنه فنا جميلا، فيكبر في عين المرأة الضعيفة فتقع في محذور التصوير الإعلاني الذي يتمادى ويصل في بعض الأحيان إلى الإباحية، وطريق الخطأ يبدأ بخطوة فيبدأ الصراع النفسي مع الذات لتعلل دخولها دائرة الخطأ بأنها كانت مكرهة، فتارة تقول بالعوز ولقمة العيش، وتارة تريد تعويض عمرها المتسارع وهي تتمتع بمواصفات الفتاة الجميلة، وتارة تريد إثارة انتباه أشخاص معينين من الذكور والنساء وبأنها موجودة، وفي كل الأحوال تكون هي الخاسر الأكبر كونها أصبحت مشارك فاعل في مشروع تسليع المرأة السيء الصيت، ولتختار الجانب المظلم من حياتها ومن واقعها المهني، بعد أن فقدت فرصة المشاركة في كثير من الجوانب الحياتية ومنها السياسية والاجتماعية .

وفي نهاية هذا الحوار القيّم نقول :

ما نحن أمامه، لم يعد أمرا يمكن التغاضي عنه أو تجاهله، فالتسليع الذي تتعرض له المرأة قد يكون المتسبب في كثير من حالات العنف ضد المرأة في الحياة العامة أو الخاصة، الذي بات يجتاح العالم، وهو ما يعني ضرورة الانتباه للصورة التي نرسخها عن النساء في المجتمع.

سوريا :
حيث يفقد الإنسان حقه
في الحياة والحرية والأمن

د. نائلة العباسي / سوريا

يتعرض الآلاف في سورية للاعتقال التعسفي و يحرمون من حقوقهم الأساسية من لحظة اعتقالهم دون السماح لهم بالاتصال بذويهم كما يتعرضون بشكل يومي لشتى أشكال التعذيب و الاغتصاب و الحرمان و سوء المعاملة و يتم رميهم في معتقلات سرية غير ملائمة للحيوانات عدا ان تكون للبشر. إما بشكل انفرادي او بتكديسهم فوق بعض حتى انهم قد يتناوبوا في الوقوف و الجلوس .فيعاني المعتقل ما يعانيه من البرد الشديد او الحر الشديد الذي قد يودي بحياته. آو يكون عرضة لأمراض شديدة العدوى كالقمل و الجرب و الفطور عدا عن امراض القلب و الضغط و السكري .

عندما أتكلم عن سوريا ،لا يخطر في ذهني سوى بلد دون قانون،يساق فيها الإنسان الحر الكريم إلى معتقل قذر و يجرد من كل حقوقه في التكلم و التعلم و التداوي و الاستحمام و الطعام والشراب و النوم. فضلا عن حرية العبادة و في مقدمتها الصلاة بل وتعد جرما فوق ذلك..و يمنع عنه الكتب و خاصة المصحف.و يحرم من أهله و بيته و عمله بل يحرم حتى من التنفس و الحياة و ذلك من قبل حثالة ظالمة حقودة...و تمر الايام و السنون و لا يعلم حقيقة ما يجري حوله في وسط من الخوف و الارهاب و التعذيب المادي و المعنوي.

في سورية بلد تحتجز فيها النساء كالرجال .و.الأطفال كالبالغين..بشكل تعسفي دون أي حق و بشكل مخالف لكل القوانين الدولية و القانون العالمي لحقوق الإنسان و حقوق الطفل و حقوق المرأة. الذي ينص على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه او نفيه تعسفيا.عدا عن التجاوزات وانتهاك الاعراض .

في سورية ينشأ الطفل دون والده و دون أن يعرف أنه حي او ميت.

في سوريا تقضي الأم عمرها تنتظر ابنها لتضمه إلى صدرها..

في سوريا لا يدري الأب أين قبر ولده.

في سوريا لدى رجل الأمن الحق في تدمير حياة عائلة كاملة دون أي محاسبة أو مساءلة...

وهذا ليس خيالا او مبالغة فهذه عائلة أختي الدكتورة رانية العباسي قد غيبت بأكملها و محيت من الحياة و قطعت اخبارها كليا ..أم و أب و ستة أطفال سيقوا من بيتهم و بسياراتهم الخاصة التي صودرت مع بقية ممتلكاتهم الشخصية.و ادخلوا فرع الامن العسكري منذ أكثر من عشرة أعوام و لم يخرجوا منه حتى اليوم ..بل و لم يخرج اي خبر عنهم سبق مأساتنا في اختنا كذلك اعتقال والدي الذي ساق لنا من قصص و أنواع التعذيب ما يشيب له الإنسان. والأمثلة كثيرة ولا تنتهي من الاهل و الأصدقاء و الجيران و خيار ابناء البلد..

ما يجري في بلادي فاق أن نسميه مأساة أو مصيبة أو فاجعة. ما يجري هو دفن للأحياء و حرقهم..واستعباد للأحرار.

أين ما تعلمناه في مدارسنا ان الإسلام لقد صان لكل مسلم حر حريته و كرامته. كما قال نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ."كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله".

الوضع الإنساني في السودان

أ. وليد سالم القدال / السودان

لازالت الحرب مستمرة في السودان ولا زال الوضع الإنساني يزداد تعقيدا يوما بعد يوم وليس هنالك للمواطن خيار سوى الفرار من جحيم الحرب هذه والنزوح الي المدن المجاورة والقرى والبوادي وغيرها من الأماكن الآمنة والبعض إلي حيث معسكرات النازحين بمختلف مكوناتها ما بين الخيم والمدارس والمباني الحكومية القديمة الذي تفتقد إلي أبسط مقومات الحياة الإنسانية.

واليوم بعد ما يزيد عن خمسة أشهر تستمر فيها هذه الحرب اللعينة ظل أكثر من نصف سكان السودان يعيشون أوضاع مأساوية ما بين المعسكرات وما بين التهجير ، والذي يزداد فيها الوضع الإنساني صعوبتا حيث انعدام الأغذية والأدوية الملائمة للأوضاع الذي يعيشونها والذي جعلت الكثير من الأزمات الصحية تتفاقم بشكل كبير والذي يتضرر منها كثيرا الأطفال والنساء بصفة أكثر ويعانون منها أشده معاناة

واذ نظرنا إلي هذه المعسكرات نجد معظمها خالية تماما من الدعم لا يوجد من يقوم علي أمرها إلا بعض المنظمات الوطنية الفاعلة والمبادرات الفردية والمجتمعية من قبل أهل المنطقة الذي توجد بها دور الإيواء هذه ، علي مدار فترة هذا الحرب الكارثية لا زال الدعم الموجه من قبل المنظمات الأجنبية والمؤسسات الداعمة دوليا متوقف وهذا استثناءات للقليل منها والذي دعمها لا يكفي لتغطية ربع المعسكرات المكتظة بالنازحين هذا أن وصلت في الأصل الي مقصدها.

وعلى مدار تواجدي فترة هذه الحرب في الجزيرة [ود مدني] ظللت أتردد كثيرا علي أماكن النازحين المختلفة حتي الذي يعيشون علي قارعة الطرق والبيوت المشيدة حديثا مررت بهم وحقيقة كل الأوضاع الإنسانية عند هؤلاء تشير الي خطورتها وتفاقمها اذ أستمرت هذه الحرب العبثية أكثر من ذلك ، وكثير من ساكني هذه الأماكن هما أطفال وكبار سن ومرضى حالهم يغني عن سؤالهم تبدوعليهم حالة الحزن والحيرة والهم والمرض ظاهرة عيانا لا تخفى على أحد حتى وأن لم يستنطقهم بكلمة واحدة.

هؤلاء يعانون أشد المعاناة في وضعهم هذا وهم يفترشون الأرض ويلتحفون بالأمل غطاءا علي صحوة عودة آمنة إلي ديارهم ، سيما ذلك وضعهم يزداد خطرا مع فصل الخريف هذا الذي تنتشر فيه الأمراض و الاوبئة كثيرا وخاصة وسط الأطفال وكبار السن والنساء الحوامل، وأشد خطرا منها عدم توفر سبل الوقاية وحتي بعد ذلك العلاج المطلوب.

وأكثر ما لفت نظري أيضا في الوضع الإنساني لهؤلاء النازحين هم فيئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والذي تقدر نسبتهم بشكل كبير داخل المعسكرات المساكن المختلفة، ؛ و بالطبع لا يفوت علينا أنهم مظلومين كثيرا في هذه الأماكن وكثيرا ما يتعرضون للتميز والعنف والاستغلال ، لذا أيضا يجب حمايتهم وحماية حقوقهم وضمان الحصول علي الخدمات بشكل يجعلهم متساوين مع بقية الأفراد.

وعلي ضوء هذه الصورة المختصرة نطالب المنظمات الحقوقية والإنسانية وكل الكيانات المجتمعة بمختلف تخصصاتها للتدخل العاجل وتقديم المساعدات اللازمة لتحسين الأوضاع الإنسانية والمأساوية الذي يعيشها السودانيين في معسكرات النزوح بالداخل ؛ ولأنه باستمرار هذا الحال سوف تزداد الأوضاع سوى وهنالك الكثير من الكوارث سوف تتفشى داخل المعسكرات أبرزها الكوارث الصحية وتباعها ،لذا الواجب اليوم قبل الغد تقديم الأجهزة الطبيعة والأدوية للمراكز الصحية الذي تعمل داخل المعسكرات وتقديم المساعدات الغذائية للأطفال والنساء وكبار السن فيما يخصهم حتي لا نشهد كوارث إنسانية لا يحمد عقباها باستمرار هذا الوضع.

مُدّعُو الإنسانية والسلام

د.إيمان وهبي / هولندا

من الجميل أن تعمل عملاً إنسانيا ولكن من القبيح أن يُدنس هذا العمل بجرح اجتماعي لا إنساني والمقصود من جرح هنا هو كسر عيون مكسورة اجتماعياً مجبوره على جرحها إنسانيا لكي تحصل على مساعده ما .

فقط لاحظت في الآونة الاخيرة أن هناك بعض من هم يظنون أنهم فاعلون للخير ولكن هم بصريح العبارة فاعلون للشر الذي تستنكر منه الإنسانية.

للأسف نحن في زمن تتسابق فيه الأيادي لإلتقاط الصور مع المحتاجين والفقراء، وتتباهى بها على وسائل التواصل الاجتماعي.
أحب أن أوجه رسالة إلى كل من يدعون فعل الخير والإنسانية.
ولذلك أوجه لهم سؤال :
هل تظنون أن هذا هو الخير الحقيقي؟
هل تظنون أن هذا هو السلام الذي تسعون إليه؟
هل تظنون أن هذا هو التكامل الاجتماعي الذي نحلم به؟

ففعل الخير الحقيقي لا يحتاج أبدا للمجاهرة ولا يحتاج إلى التصوير بل يحتاج الى نفس ترتقي بإنسانيتها وحبها لفعل الخير إلى نفسٍ عندها إحساس بمشاعر الغير وهنا السؤال !
هل تظنون بتصويركم لأفعالكم التي تسمونها خيرية إنها لوجه الله .
إذاً لماذا تتأنق وتصنع من صورة يتم التقاطها مع المحتاجين صورة لبطل خيري قومي
أنت ترى نفسك بطل ولكن بعيون الحقيقة انت لاشئ انت بشر فقط وليس إنسان.

ف الإنسانية تنفر مما تفعلونه
– [ ] والإنسانية تتبرء منكم ففعل الخير الحقيقي الذي يحبه الرحمن هو أن لا تعلم يدك اليسرى ما انفقت يدك اليمنى.
ولكن الأيادي الآن تتسارع معظمها في التقاط السيلفي مع المحتاجين لكي يُقال عنك أنك إنسان وتزداد قيمة في المجتمع الإنساني وفي الأعمال الخيرية ولكن في عيون الإنسانية أنت لا تتمتع بقدر من الإنسانية ولا ترقى لهذه الرتبة ما دمت بهذه العقلية والتفكير.

فإرحموهم ولا تكسروا فيهم وارحموا ضعفهم وحاجتهم واضطرارهم وضعوا أنفسكم مكانهم وقس على ذلك.

ف الإنسانية منظومة لكي تكون ناجحة لابد أن تكون متكاملة اجتماعيا وهذا التكامل الاجتماعي لن يسترسل وينجح الا عندما نكون بشر يحمل معاني كلمه إنسان .

ولن يتحقق هذا إلا عندما نشعر إننا واحد ولا فرق بيننا أقول لكم بكل حزن: كفى من هذه المهزلة التي تدعونها إنسانية. كفى من هذه المهازل التي تدعونها سلام.
فالإنسانية منظومة يقودها كل من يحب فعل الخير بسلام.

أقول لكم بكل أمل: لابد أن نطرق بمطرقة من حديد على كل من يشوه الإنسانية والسلام.
ولابد أن نصفق لكل من يفعل الخير بصدق وإخلاص.
لابد أن نشارك كل من يشعر بالإخاء والتآزر مع إخوانه البشر.
لابد أن نحي كل من يعطي دون مقابل ويساعد دون مطالبة.
فهؤلاء حقا سفراء للسلام لابد أن نعيش بشر يحمل معاني كلمة إنسان.
فما أجمل أن نعيش بشر يحمل معاني كلمة إنسان ليعمل الخير في كل مكان. وما أروع ان يعم السلام الإجتماعي . فهذه هي الإنسانية التي نطمح إليها. وهذا هو السلام الذي نحلم به. وهذا هو التكامل الذي نسعى إليه.

أتمنى أن تكونوا من هؤلاء البشر. وأتمنى أن تكون هذه الكلمات منبهة لضمائركم. وأتمنى أن تكون هذه الرسالة مفيدة لأفكاركم.

فالإنسان يجب ألا يتغير لنظره أخيه الإنسان ولا يحكم على أخيه الإنسان لظروف يتعرض لها وبالحتم هذه الظروف هي ظروف مؤقتة لأن دوام الحال من المحال.
فلا تسخر ولا تمن فكلنا لابد ان نكون جنود ساهرة للإنسانية ولتحقيق التكامل الاحتماعي المنشود.

وفي النهاية: لابد ان نطرق بمطرقة من حديد على كل من يتشدق بالسلام وهو لا يرحم الذين يريدون أن يعيشون بسلام خارج ضجيج الإعلام والتشهير بهم وجرح عيونهم المجروحة اجتماعيا من قهر الظروف .
وألا نصفق لكل من يدعون السلام ببيع شهادات لمن أراد ان يكون سفير سلام وللأسف هم كثروا في هذا الزمان يقيمون المؤتمرات ويدعون السلم والسلام وهم لا يعرفون الا التربح تحت غطاء الإنسانية.
فالعمل الإنساني عمل مقدس وهو من اسمى القيم والمهن السامية إن لم يكن لوجه الله فكأنه ورود بلاستيك مهما تسقى لن يفوح منها اي عطر للسلام.
فما أجمل أن نعيش بشر يحمل معاني كلمة إنسان ليعمل الخير في كل مكان.

العدالة الاجتماعية

أ. طارق رزايقية / الجزائر
خبير قضائي

عندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية فإننا نشير إلى مفهوم يسعى إلى تحقيق التوازن والمساواة في المجتمع, إنها رؤية تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للثروة والفرص والموارد والحقوق بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم وظروفهم الاجتماعية.

تعتبر العدالة الاجتماعية أحد الأسس الأساسية للتنمية المستدامة والسلام الاجتماعي. فعندما يكون المجتمع عادلاً، يتمتع جميع الأفراد بفرص متساوية للنمو والتطور وتكون هناك حماية لحقوق الإنسان وتفعيل للمشاركة الشعبية. وبالتالي، يتم بناء مجتمع يعمل على تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق رفاهية جميع أفراده.

إلا أن العدالة الاجتماعية ليست مجرد توزيع عادل للثروة والفرص، بل تتعداها لتشمل مسألة إصلاح النظم والهياكل التي تؤدي إلى التفاوتات والظلم الاجتماعي. فقد يكون هناك اختلافات في الفرص المتاحة للأفراد بناءً على الجنس، أو العرق، أو الطبقة الاجتماعية. ومن هنا، ينبغي علينا أن نعمل على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة الفعلية.

تتطلب العدالة الاجتماعية تحقيق التوازن في القوانين والسياسات، وتوفير فرص التعليم والصحة والعمل اللائق للجميع. يجب أن تكون هناك تدابير لتعزيز التضامن الاجتماعي والتعاون بين الأفراد والمؤسسات، بحيث يتمكن الجميع من المشاركة في صنع القرار والتأثير في المجتمع.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك التزام حقيقي بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الأقليات، وحقوق النساء، وحقوق الأطفال، وحقوق العاملين. يجب أن تكون هناك آليات قوية لمكافحة التمييز والظلم، وتوفير العدالة للضحايا.

يجب أن نعلم أنه يتعين علينا العمل معًا لتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم قضاياها, يجب أن نعمل على إحداث تغييرات في النظم والهياكل التي تسهم في التفاوتات والظلم، ونعمل على بناء مجتمع يتسم بالتكافل والتضامن.

في النهاية، العدالة الاجتماعية هي مفتاح لبناء مجتمع مستدام ومزدهر، حيث يتمتع الجميع بحقوقهم وفرصهم بغض النظر عن خلفياتهم. إن تعزيز العدالة الاجتماعية يعزز الاستقرار والتعايش في المجتمعات ويسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

تذكر دائمًا أن العدالة الاجتماعية ليست هدفًا نهائيًا، بل هي مسار يتطلب جهودًا مستمرة ومتواصلة. وإذا عملنا معًا، يمكننا تحقيق تغيير إيجابي حقيقي في المجتمعات وتعزيز حقوق الإنسان للجميع.

الأنا والآخر....
الجدل الذي لا ينتهي

البروفيسور نعيمة سعدية
الجزائر - جامعة بسكرة

الوجود الإنساني حوار مع العالم. وهذا الحوار عودة إلى فكرة التواصل الذي انقطع، فالحوار يعني أن هناك دائما احتمالات جديدة.

فالإنسان مركز الكون، وهو المقياس للأشياء فيه، ويشكل الحوار دعامة يتأسس عليها عالم التواصل والتفاعل، أو هو بناء تواصلي تفاعلي تقاطعي بين العوالم الذهنية التذاوتية، فيشكل بذلك الآلية أو الطريقة التي بواسطتها توجد العلاقات الإنسانية وتتطور؛ لأن الحوار هو إيجاد المشترك بين الأنا والأخر؛ فهما متداخلان على المستوى الوجودي والنفسي ومحكومان بالسياقات الاجتماعية المتعددة والمختلفة، فكل منهما يسعى إلى خلق تفاهم بين الذوات في إطار اجتماعي محدد، فيتم بمقتضاهما تبادل المعلومات والآراء والأفكار والخبرات وتكوين العلاقات، التي يسيّجها الميراث الاجتماعي..

والثوابت والمرجعيات في المجتمع هي ما ثبت فيه من أنظمة كونية وأخلاقية واجتماعية، قد لا تقبل التجزئة عند البعض، كما هي حاجة ضرورية لتنظيم حياة الإنسان، لتبعدها عن الفوضى والاضطراب، ويمكن أن تكون قابلة للتغيير والتطوير، ومن هنا نراها بنوعين؛ الأول مرجعية شبه مقننة مرت على مراحل من التمحيص، وهي القادرة على الوصول إلى الآخر والتفاعل معه، بمنتهى السهولة، بغض النظر عن نوع العلاقة التي ستحدثها معه؛ أما النوع الثاني لم يغربله كفاية، فهي مهتزة غير قابلة للحياة في بعض صورها، ويصعب توصيلها ووصولها للأخر.

هناك سعي حثيث إلى توسيع حدود نظرية المعرفة إلى مستوى الفهم ومشروعية ممارسته بشكل يمكنه من بلوغ الحقيقة التي هي في النهاية ليست إلا تأسيس للفهم بما هو فهم بوساطة اللغة التي تمثل ذلك التعالي الذي يصنعه الإنسان فوق الجزء والمحدود وكل ما هو فردي، لأنّ الحوار فلك نصنعه ويصنعنا. ولكن مطلقا لا يقهرنا لأنه يفَعلنا بمنطق الفهم وفعل التأويل..؟؟؟

ولهذا فالحوار الجاد هو الذي يعمل على إيجاد الفضاء المشترك من مرجعيات صلبة، وهو في مجموعة ما يكوّن التنوع الثقافي؛ لأن المرجعيات الصلبة المؤيدة بالأدلة والقابلة للنقاش هي ما يشكل التنوع الثقافي؛فالسماء لا تزينها نجمة واحدة، والربيع لا تصنعه زهرة واحدة، والنغمة اليتيمة لا تصنع سمفونيّة رائعة.

إنّ التنوع الثقافي يساعد في تغيير المرجعيات؛ إذ يخضعها للمراجعة والنقد، فيعاد تشكيلها عندما تتصادم ومرجعيات الثقافات الأخرى، وفي هذه الحال المرجعيات الصلبة المؤيدة بالأدلة من قبل العلماء والمثقفين والمبدعين تشكل ثقافة جديدة وتزيد من قيمة هذا التنوّع في المجتمع، فمن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ، والأنا في حاجة إلى توسط الآخر لتكون ما هي عليه.

الآخر-في هذه الحال- يتأسس على مطلق الاختلاف..، فكل وجود غير وجود "الأنا" هو "آخر"، وعليه عدّ الآخر مرادفا للغيرية في المجتمعات الأوربية؛فالأنا في حوارها مع الآخر قد تقول ما تقصد، وقد تقصد أكثر مما تقول، وقد تقصد عكس ما تقول، فيتولد الصراع بينهما في إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه المرجعيات من مقدس وكلمات وعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه للآخر على نحو ما اعتمادا على قدرة هذا الآخر في فهم قصد الأنا، لأنه عندما يلتقي الأنا والآخر تنير كهرباء الوجود .

إننا نحيا في الوقت الراهن محنة في المعنى والفهم؛ ذلك أن المباشر يخفي الأسامي، والمعاني تتعدد والدلالات تتنوع وتتناثر، وقد أفرز صراع العمالقة المحموم حول معنى الوجود للفكر البشري رؤى وتصورات متميزة ومتباينة عن العالم، فالبحث عمّا نسميه حقائق خالدة واللاوعي الاجتماعي وما أشبه، يمكن أن يكون منازلة لتكاثر الحقائق الموضعية اليومية الضاغطة.

ليتحول التواصل وفق فهم خصوصية الآخر؛ في غيريته واختلافه وتفاعله ومحاولات إقناعه وتغيير وجهة نظره وفق سياق ما، وتغيير نمط تفكيره، بوصفه كتلة لامتدادات اجتماعية ونفسية وثقافية، مع مراعاة الانتماء الفكري والطّبقيّ والسياسي، إلى رهان يرسم منظومة بأكملها.

والحوار مع الآخر يأخذ صورا عديدة المناظرة والمجادلة والمكابرة والمعاندة والإقصاء فيغيب التفاعل والتذاوّت.. في مسرحية كاذبة لإثبات الذات.. وجب الخروج منها، وقراءة نهاية لها ببحوث رصينة وجادة.

والرهان في هذه الحال، لا يتعلق بإيقاف الحوار والتفاعل بين التأويل والعلوم الإنسانية، بل بالمحافظة على هذا الحوار والدعوة إلى مقاومة ذلك الانحلال الذي يمكن أن يفرض نفسه في ظل خوفنا من الفهم وعجزنا عن التأويل وفق منهج مقنن يقربنا من إدراك أغوار المعرفة فاليقين أنه ليس هناك اكتمال، وإلا أبدا ما قام الحوار.. إذ تبحث الأنا في الآخر عمّا نراه الكمال والجمال والجلال والسؤال..

إن الموقف الطبيعي الذي ينبغي أن يتخذ من الآخر المخالف للذات ليس هو موقف النبذ أو الإقصاء.. فليس الآخر هو الجحيم،

بل يجب مد جسور التواصل والحوار معه. وعدم اعتباره قابلا للإقصاء أو التشيُّء، لمقاربة هذا الموضوع من زوايا مختلفة، ومرجعيات تفرقت لتجتمع في مد الجسور بينالأنا والآخر، لبحث حقيقة التعالق الفكري بينهما.

ونشير إلى أنه عندما تعصف زلازل فخ الآخر بقلاع الأنا، فأصعب حال يمكن أن يعانيها الفكر هو القطيعة: القطيعة بينه وبين ماضيه وحاضره، والقطيعة بين آناه وسابقه من أجل بناء لاحقه، والقطيعة الكبرى والمرّة بين الأنا والآخر، فتلغي الآخر وتقصيه، وتلك المأساة بعينها. لأنّه على الفكر أن يبنى على مبدأي: التكامل والاحترام-التأثر والتأثير، التفاعل والتبادل، الفهم والإفهام، وغير ذلك، وبحث جذور المشكلة التي تحول دون بناء نظريات عربية خالصة في هذا الموضوع الحساس، الذي أسال الكثير من الحبر ومازال؟؛ إذ نرى البحوث في هذا المجال، هي بذور أبحاث لاحقة؛ فعلى كل باحث أن يعيش المشكلة بمنتهى الوعي والمسؤولية، والفطنة والجرأة لتحقيق البداية الصحيحة بعد مراجعة الذات فيما تمّ إنجازه...بعيدا عن الإسقاط الجنوني والتقليد الطفولي والاجترار المعرفي والمغالطات الفكرية والمصطلحية ..وغير ذلك. نحتاج بداية صحيحة، تتجاوز كل ذلك.

كون الإنسان العاقل هو الذي يهتم بالمستقبل، لأن هذه هي المساحة من التجربة الإنسانية التي يمكن للمرء أن يفعل فيها ما يشاء، فالإنسان عاجز بحكم الواقع عن تغيير الماضي، كما أن الزمن الحاضر لن يلبث أن يختفي عندما نرصده، أما المستقبل فهو وحده الذي نستطيع التحكم فيه والتخطيط له، فللإنسان قدرة على اختراع المستقبل ولو في حدود معيّنة..

المرأة و التمييز
في القوانين الوضعية

الصحفية جيهان الخلف / سوريا

يعرف الدستور في سورية المرأة السورية بأنها كل سيدة أو فتاة من مواطني الجمهورية العربية السورية، تتمتع بجزء كبير من الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الجمهورية العربية السورية

.وقد نصت المادة 23 من دستور الجمهورية العربية السورية الصادر بتاريخ 15 شباط 2012 على ما يلي «توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع»

حتى هذه اللحظة يشعر القارئ أن المرأة في سورية تتساوى مع الرجل في الحقوق والواجبات وأن العدالة يتمتع بها الجميع لكن على خلاف ذلك كله

ظلت النظرة للمرأة ودورها أسيرة ما يسمى الفكر الديني المحافظ، في اليهودية والمسيحية والإسلام، على السواء، وينعكس هذا بوضوح في قوانين الأحوال الشخصية للطوائف، كافة، و مازال الفكر الديني المتشدد يتحكم في حق النساء بالمساواة مع الرجال.

وما تزال إشكالية المقدس هي سيدة الإشكاليات في معالجة قضايا المرأة، بعامة، وحقوقها ودورها في الأسرة، بخاصة

امتداد تأثير الفكر المحافظ هذا إلى عدد من القوانين الأخرى المتصلة بحياة النساء ودورهن بعملية التنمية المستدامة انطلاقا من حق الولاية المطلق للذكور في العائلة على الإناث. ويتجلى هذا التأثير، أكثر ما يتجلى، في قانون العقوبات وبخاصة فيما يتعلق ب"جرائم الشرف"، والسماح الاجتماعي بالعنف الممارس على النساء إضافة إلى قانون الجنسية وعدد من الممارسات الاجتماعية الأخرى، حيث تستند جميع القواني دون استثناء، في أحكامها، إلى مفهوم القوامة التي تتجلى في مسائل الولاية والوصاية التي تمنح لذكور العائلة على إناثها "الأب، الزوج، الأخ، العم، الجد، وصولاً إلى الأبن".

جميع التعديلات التي جرت على عدد من قوانين الأحوال الشخصية (القانون العام، قانون الأحوال الشخصية كانت شكلية وغير جوهير ولا ترقى للمطلوب وكل تستتر بعباءة الدين والشرع والقانون وكل هذه المشرعات براء من تلك القوانين المجحفة بحق المرأة البعض رفض هذا الاتهام وأكد أن القوانين السورية مستمدة من أفضل التشريعات والقوانين الدولية وخاصة الفرنسية التي تدعو الى حرية المرأة وتحررها.

ليخرج البحث الذي أنجزته رابطة النساء السوريات وقدمت له السيدتان نوال يازجي وصباح حلاق في المنتدى الاجتماعي 4-10-2010 بعنوان التمييز في قانون الأحوال الشخصية عن المألوف عندما اخترن للبحث الوقوف على التميز القائم في مختلف قوانين الأحوال الشخصية في سورية وليس كما جرت العادة في اقتصار الطرح على التميز القائم في قانون الأحوال الشخصية العام "للمسلمين فقط. ولعل في هذا محاولة جدية لتوجيه النظر إلى بقية القوانين التي لا يخلو أي منها من مواد تميزية ضد المرأة ظلت بعيدة عن التناول، في الوقت الذي أُشبع فيه القانون النافذ نقداً وتحليلاً واستعراضاً.

نلاحظ خلو جميع قوانين الأحوال الشخصية من النص الصريح على المساواة في الحقوق بين الزوجين ومن مفاهيم الشراكة وتقاسم المسؤوليات والواجبات، مما يجعل مؤسسة الزواج مؤسسة ذكورية بامتياز. فممارسة الجنس حق للرجل وعلى المرأة الطاعة فقط

كما تتفق جميع قوانين الأحوال الشخصية على تحديد سن زواج الإناث بأقل من السن المحدد للذكور، من حيث المبدأ، ماعدا قانون الروم الأرثوذكس أما الخطورة فتكمن في الاستثناءات التي تسمح بزواج الصغار وبخاصة الفتيات دون السن المحدد في أحكام القوانين ذاتها في سن الزواج

تحدد المادة 16 من القانون العام سن الزواج بـ 18 للفتى و17 للفتاة. أما الاستثناء فيأتي في الفقرة الأولى من المادة 18 من القانون "إذا ادعى المراهق البلوغ بعد إكماله الخامسة عشرة أو المراهقة بعد إكمالها الثالثة عشرة وطلبا الزواج يأذن به القاضي إذا تبين له صدق دعواهما واحتمال جسمهما.

تفقد المرأة كل مساهماتها المالية في ممتلكات المنزل ما لم تحتفظ بوثائق تثبت هذه المساهمات وتشترك في ذلك جميع القوانين، باستثناء قانون الطوائف الكاثوليكية الذي مكّنها من الاحتفاظ ببيت الزوجية في حال إبطال الزواج من قبل الزوج أو وفاته.

المرأة والتمييز في القوانيين الوضعية

هناك الكثير والكثير لا يسعنا ذكره لكن المحامي ميشال شماس ذكره في دراسته التي قدمها لمركز حرمون عن التمييز ضد المرأة في قانون الاحوال الشخصية الوقوف على وضع المرأة القانوني في مختلف قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في سورية، وكيف تُعلي تلك القوانين من شأن الرجل على حساب المرأة، وتوقفت الدراسة أولًا عند الدستور، بوصفه القانون الأعلى في الدولة الذي من المفترض أن تضمن أحكامه حقوق جميع المواطنات والمواطنين وتصون حرّياتهم، بصرف النظر عن أجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم وآرائهم، كما حاولت الدراسة بيان أهم النصوص التميزية في قانون الأحوال الشخصية العام رقم 59 لعام 1953، وكذلك في قوانين الأحوال الشخصية الأخرى الخاصة بالطوائف المسيحية والدرزية واليهودية. وبينت أيضًا حجم الظلم والإجحاف الذي تتعرض له النساء والفتيات في سورية، من جراء ذلك التميز وعدم مساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات في القانون وأمامه.

جرائم الشرف، هي جرائم قتل يتمّ ارتكابها من قِبَل أحد أفراد أسرة من الذكور، بحقّ امرأة أو فتاة، من نفس الأسرة، لأسباب تتعلّق بارتكابها عملاً ما يخلّ بالأخلاق، كالزنا أو إقامة علاقات غير شرعية، وأحياناً لمجرّد الشبهة، من أجل الحفاظ على الشرف بالطريقة المسمّاة غسل العار لم يرد في قانون العقوبات السوري ما يسمّى بجرائم الشرف، بل سُمّيت بجرائم الاعتداء على العِرض، ونصّ عليها في المواد 489 – 507 ، وقد راعى المشرّع السوري عند تنظيمه لأحكام هذه الجرائم أن يكفل الحقّ للمجتمع في صيانة العِرض، ومصدر أهمّية هذا الحقّ أنه تجسيد قانوني لشعور طبيعي موجود لدى كل فرد وهو الشعور بالحياء.

وقد اعتبر القانون أن جرائم الشرف هي جرائم قتل وإيذاء، ولكن بدافع شريف، ونصّ على العقوبة عليها في المواد 533 – 534 – 540 وما بعدها بدلالة المادة 192 من قانون العقوبات العام.

كما أعطى أعذاراً محلّة، ومخفّفة للقتل في جريمة الزنا، المنصوص عنها والمُعاقَب عليها في المادة 473 وما بعدها من قانون العقوبات.

وتمّ تبرير كل أنواع التخفيف، والإعفاء من العقوبة في بعض الأحيان بما أُطلق عليه الدافع الشريف، والذي عرّفه الاجتهاد القضائي بأنه " عاطفة نفسية جامحة تسوق الفاعل إلى ارتكاب جريمته تحت تأثير فكرة مقدّسة لديه، قوامها غسل العار الذي ألحقته الضحية به وبعائلته

السؤال هنا هل هناك حكم شرعي يبيح قتل المرأة بدافع الشرف وبتهمة باطلة دون التأكد من تلك الاتهامات هل هناك نص شرعي واضح بذلك

لننتقل الى الإرث والذي قسمه الشرع بشكل واضح للذكر مثل حظ الأنثيين والقانون ساوا بينهما
ولكن المجتمع حرم المرأة بحجة الموروث الاجتماعي والعادات والتقاليد وبأنها لا يجوز أن تأخذ من مال أهلها لتعطي رجل غريب

وقد جرى رصد مواقف المجتمع المدني منظمات وأفرادا من خلال عدد كبير من الدراسات والمقالات التي كتبها مثقفون وإعلاميون وناشطون، أي عبر قراءات فقهية جديدة تنسجم مع احتياجات العصر دون الوقوع في تناقض مع الشريعة، التي تدعوا للعدل والمساواة بين الرجل والمرأة .

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)

ويرون في ذلك أماناً وضماناً لإمكانية الطرح والتنفيذ في المرحلة القادمة وخاصة بعد دخول بعض الجماعات الدينية المتطرفة .

وهي دعوة إلى إلغاء تلك النصوص التميزية أينما وجدت، والإقرار نهائيًا بحقوق المرأة بنصوص دستورية وقانونية تنص بوضوح لا لبس فيه أو غموض على المساواة في القانون وأمامه بين المرأة والرجل مع النص على آليات تنفيذية، وأن يُنظر إلى الفرد بوصفه إنسانًا بصرف النظر عن جنسه، وأن تعترف فعليًا بأن دور المرأة لا يقل شأنًا عن دور الرجل في المجتمع وإن أهم خطوة نخطوها في هذا الاتجاه تبدأ بإزالة كل النصوص القانونية والتشريعية التميزية بين المرأة الرجل أينما وجدت، وفي مقدمتها تلك النصوص التميزية المتعلقة بأحكام الزواج والطلاق وكل المسائل المرتبطة بهما، وعدم منح أي أسباب مخففة فيما يتعلق بجرائم الشرف وسواها، والسماح للمرأة السورية بمنح جنسيتها لولدها سواء ولد داخل سورية أم خارجها وسواء كان الأب سوريًا أم لا...ودون مشاركة المرأة للرجل لن يكون هناك تطور للمجتمع الإنساني بمختلف جوانبه .

المرأة بين فَكّيّ وسائل التّواصل الإجتماعي

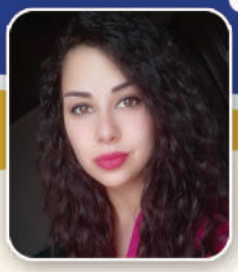

أ.ديانا شعبان / لبنان

إنّ لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في التأثيرعلى المجتمعات من خلال نقل قضايا المجتمع للرأي العام، وكان في ذلك الأثرالإيجابي في دعم وتمكين المرأة سياسياً واجتماعيا.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي التحديات والعقبات التي تواجه المرأة عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

انتشر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي واتسعت دوائرها وتعاظم دورها في الآونة الأخيرة، إذ أصبحت أداة مهمة في حشد الدعم والمناصرة للقضايا المختلفة، بدلًا من اقتصارها على كونها أداة للتواصل بين الأفراد. وفي ضوء ذلك، عملت تلك المساحة الافتراضية على تشكيل الرأي العام وقيادة حركات التغير حول العالم، فأثبتت أنها وسيلة قوية لجذب انتباه جمهور أوسع لقضايا حقوق النساء من خلال مشاركة العديد من الانتهاكات التي يتعرضن لها خلال أوقات النزاعات، وهو الأمر الذي شجع صانعي السياسات والمنظمات الدولية على تكثيف الالتزامات بالمساواة بين الجنسين.

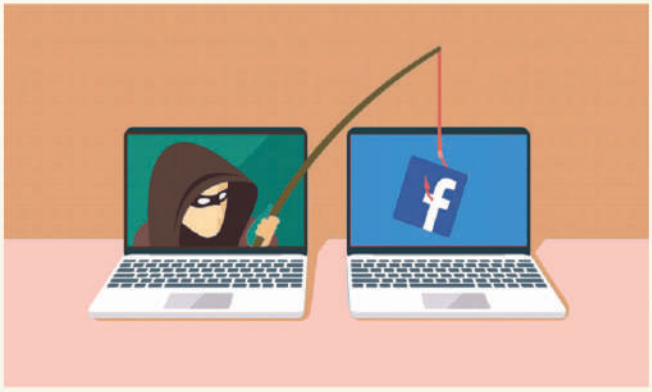

من جهة أخرى تقدم وسائل التواصل الاجتماعي طرقًا جديدة تتعرض فيها النساء للعنف، منها العنف الالكتروني والتنمر الالكتروني، مثال على ذلك:

- نشر الأكاذيب أو نشر صور محرجة لبعض النساء على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إرسال رسائل أو صور أو مقاطع فيديو مؤذية أو مسيئة لها أو تهديدات عبر منصات التراسل.
- انتحال شخصية أحداهن وتوجيه رسائل بذيئة للآخرين باسمها أو من خلال حسابات وهمية.

كما يؤدي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلى العديد من الأضرار، أهمها تشتيت انتباهها، ونشر الشائعات عنها، وإطلاق وجهات نظرغير واقعية عن حياتها. كما لاحظت بعض الدراسات علاقة مباشرة بين المدة التي تستخدم فيها المرأة هذه الوسائل الاجتماعية، إذ كلما زادت هذه المدة كلما زادت اضطراباتها النفسية وزادت أعراض الاكتئاب والقلق عندها، إضافة إلى مشكلات صحية عقلية أخرى.

بالرغم من ان الإعلام التقليدي مُستجيباً للتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على صورة المرأة العربية النمطية، يبقى الإعلام الاجتماعي المُحرك الأقوى في اتجاه هذا التغيير، من خلال عدد متزايد من المبادرات والحركات النسوية الساعية لرسم صورة أكثر استقلالية وتحررا من ذي قبل.

عمالة الأطفال
في دول الحروب واللجوء

أ.مزيد المهنا / تركيا

في زمن الحروب والصراعات والفقر والجوع، يفقد الكثير من الأطفال حقهم في الحياة والتعليم واللعب، ويجدون أنفسهم مضطرين إلى العمل في أشغال شاقة وخطرة، تنهك أجسادهم وتقتل أحلامهم.

هؤلاء الأطفال هم ضحايا ظاهرة عمالة الأطفال، التي تنتشر في دول الحروب واللجوء بشكل مخيف، وتهدد مستقبلهم ومستقبل أوطانهم. فهل نسأل أنفسنا عن أسباب هذه الظاهرة؟ وعن آثارها على حياة الأطفال وحقوقهم؟ وعن حلول ممكن لإنهاءوالتعليم واللعبي هذا المقال، سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات، وسنستعرض بعض الأمثلة والإحصائيات عن حالات عمالة الأطفال في دول مختلفة تشهد نزاعات مسلحة أو أزمات إنسانية.

فأسباب عمالة الأطفال تتعدد وتتنوع، ولكن من أبرزها الفقر والحروب والنزاعات المسلحة وانعدام الأمن والتعليم.

ففي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، تضطر بعض الأسر إلى إرسال أطفالها إلى سوق العمل لزيادة دخلها أو تغطية نفقاتها. كما يؤدي اندلاع الحروب والصراعات إلى تشريد الملايين من الأشخاص، بينهم أطفال، يبحثون عن ملاذ آمن أو فرصة عمل لإعالة أنفسهم أو عائلاتهم. ويزداد خطر عمالة الأطفال في ظل انعدام الأمن وضعف سيطرة الدولة على حقوق المواطنين وغياب سلطة القانون، حيث يتعرض الأطفال للاستغلال من قبل جهات مختلفة، مثل الميليشيات المسلحة أو التجار غير المشروعين بسبب هذه الحروب. كذلك يؤدي نقص التعليم أو انقطاعه إلى حرمان الأطفال من فرصة التحصيل العلمي وتطوير مهاراتهم، مما يجبرهم على دخول سوق العمل بدلاً من مقاعد الدراسة وبالتالي جيل غير متعلم وما يترتب على ذلك من آثار مختلفة.

آثار عمالة الأطفال:

حيث يكون لها آثار سلبية على مستقبل هؤلاء الأطفال وبلدانهم في قطاع الصحة وتراجع نمو المجتمع وكذلك في قطاع التعليم و الأهم حقوق الأطفال أنفسهم.

فهم يتعرضون للإصابة والموت والعنف الجسدي والجنسي والنفسي، ويحرمون من فرصة اللعب والابتكار. فحسب منظمة الصحة العالمية، يموت ما يقارب أثنان وعشرون ألف طفل سنوياً بسبب حوادث مرتبطة بعملهم. كما يعاني الكثير من الأطفال من أمراض مزمنة أو إعاقات ناتجة عن التعرض للمواد السامة أو الآلات الخطرة أو الظروف المناخية القاسية. ويؤثر عمل الأطفال سلباً على نموهم الجسدي والعقلي والاجتماعي، فهم يفقدون شغفهم بالحياة وثقتهم بأنفسهم، ويصبحون عرضة للإدمان أو الانحراف أو التطرف. ويضر عمل الأطفال بتعليمهم وتحصيلهم العلمي، فهم يغيبون عن المدرسة أو يتخلفون عن مستواهم أو ينسحبون من التعليم نهائياً. وينتهك عمل الأطفال حقوقهم في الحصول على حياة كريمة وآمنة وصحية، كما هو مكفول في اتفاقية حقوق الطفل.

وانطلاقا من الواجب الأخلاقي والقانوني يجب العمل على إيجاد حلول لهذه المشكلة والتي تتطلب تضافر جهود كافة المؤسسات والجهات المعنية بحقوق الطفولة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي من أجل :

- توفير التعليم الجيد والمجاني للأطفال، وذلك من خلال بناء المدارس وتجهيزها بالكادر التعليمي والأدوات التعليمية، وتشجيع الأسر على إرسال أطفالها إلى المدرسة، وتقديم المنح والإعانات للطلاب المحتاجين، وزيادة مدة التعليم الإجباري.
- تحسين ظروف المعيشة للأسر المحتاجة، وذلك من خلال رفع مستوى دخلها أو تخفيض مستوى نفقاتها، وتقديم المساعدات الغذائية والصحية والإسكانية لها، وزرع قيم التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع.
- إنهاء الحروب والصراعات ، وذلك من خلال حل الخلافات بالطرق السلمية والديبلوماسية.

لذلك، ندعو إلى ضرورة زيادة التوعية بحقوق الطفولة، وتوفير والحماية والدعم النفسي للأطفال المتضررين، وزيادة التعاون الدولي لإنهاء النزاعات وتحسين الظروف المعيشية. فالأطفال هم أمل الأمم، وإذا ما أردنا أن نبني مستقبلاً أفضل، فلا بد أن نحافظ على حقهم في الحياة والتعليم واللعب.

تمكين الشباب

أ. جاسم العابد / سوريا

يُعد تمكين الشباب موضوعًا مهمًا وقضية هامة تستحق الانتباه. يمكن أن يكون تتناول تمكين الشباب بالشكل العام، ويجب التمكين ان يشمل التعليم، العمل، ريادة الأعمال، أو المشاركة السياسية.

"يواجه الشباب العديد من التحديات والصعوبات في ظل الأزمة التي تعصف ببلدنهم. ومع ذلك، يجب أن لا ننسى الإمكانات الهائلة التي يمتلكها الشباب في تحقيق التغيير والتطور. يعد تمكين الشباب جزءًا مهمًا من العملية الشاملة لإعادة بناء الدول وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

تتضمن استراتيجيات تمكين الشباب توفير فرص التعليم الجيد والجودة، وتعزيز الحصول على فرص العمل اللائقة والمستدامة، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية. ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية لتقديم الدعم والمساعدة للشباب في تحقيق تطلعاتهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

باستثمار الوقت والجهود والموارد في تمكين الشباب ، يمكننا بناء جيل من الشباب المتمكن والمبدع والقادر على مواجهة تحديات المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة في الدول.

كما يعد تمكين الشباب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أمرًا مهمًا للغاية في تطور المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة.

بالنسبة للتمكين السياسي، يعني ذلك ضمان مشاركة الشباب في صنع القرارات السياسية، سواء من خلال تشجيعهم على تولي المناصب القيادية في الحكومة أو تمثيلهم في البرلمانات والمؤسسات السياسية الأخرى. يتطلب ذلك إنشاء بيئة داعمة تعزز المشاركة وتمكن الشباب من الوصول إلى المعلومات والتعليم السياسي.

أما التمكين الاقتصادي، فيتعلق بتوفير فرص العمل والتعليم المهني الذي يساعد الشباب على اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة في سوق العمل وتأسيس أعمالهم الخاصة. يعني ذلك أيضًا توفير الدعم المالي والتمويل للشباب الراغب في بدء مشاريعهم الخاصة.

وفيما يتعلق بالتمكين الاجتماعي، يعني ذلك توفير بيئة تعزز التعاون والمشاركة الاجتماعية للشباب، وتعزيز حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم لتحقيق نموهم الشخصي والاجتماعي.

باختصار، تمكين الشباب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً هو عملية متكاملة تهدف إلى منح الشباب الفرص والأدوات اللازمة للنمو والتطور والمساهمة في بناء مجتمعات قوية ومزدهرة.

ويكون التمكين وفق تنمية مهارات الشباب.
تنمية مهارات الشباب هي عملية تهدف إلى تطوير وتعزيز القدرات والمهارات لدى الشباب، سواء كانت تقنية أو اجتماعية أو حتى نفسية. يعتبر الشباب فترة حياتية حاسمة، حيث يبدأون في تحديد أهدافهم وتطوير طموحاتهم، ولذا فإن توفير فرص لتعلم وتنمية مهاراتهم يلعب دورًا مهمًا في تحقيق نجاحهم المستقبلي.

تتضمن مهارات الشباب مجموعة متنوعة من المجالات، بدءًا من المهارات الأكاديمية والمهارات المهنية وصولًا إلى المهارات الاجتماعية والقيادية.
يمكن أن تشمل بعض هذه المهارات:

1. المهارات الأكاديمية: تشمل مهارات البحث والتحليل والقراءة والكتابة والتفكير النقدي. هذه المهارات تساعد الشباب في تحقيق النجاح الأكاديمي والتعامل مع المعرفة بفعالية.

2. المهارات المهنية: تشمل التدريب المهني والمهارات التقنية التي يحتاجها الشباب للاندماج في سوق العمل. من خلال اكتساب هذه المهارات، يستطيع الشباب تطوير مسار مهني ناجح وتحقيق التحسين المستمر في مجال عملهم.

3. المهارات الاجتماعية: تشمل مهارات التواصل والعمل الجماعي وحل المشكلات واتخاذ القرارات. هذه المهارات تساعد الشباب في التفاعل الاجتماعي وبناء علاقات صحية وفعالة مع الآخرين.

4. المهارات القيادية: تشمل مهارات التخطيط والتنظيم والاتصال الفعّال وتحفيز الفريق. تهم هذه المهارات الشباب الذين يسعون لتحقيق دور قيادي في مجالاتهم المختلفة والتأثير الإيجابي في مجتمعاتهم.

تنمية مهارات الشباب يمكن أن تتم من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والفرص التعليمية والتدريبية. ومن أجل تعزيز هذه العملية، يجب على المؤسسات التعليمية والمجتمعية والحكومية توفير بيئة داعمة ومناسبة لتنمية مهارات الشباب، بما في ذلك عروض التدريب وورش العمل والمنح الدراسية والمشاريع الاجتماعية.

باختصار، تمكين الشباب و تنمية مهارات الشباب هي جوانب حيوية لتحقيق نجاح وتطور الشباب في المجتمع. من خلال توفير الفرص المناسبة والدعم، يمكن تمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة في تطور المجتمع بشكل إيجابي.

"الثورة لا تستطيع الوصول إلى أهدافها إذا هي لم تغيير الإنسان بطريقة لا رجعة فيها، من حيث سـلوكه وأفكاره وكلماته"

المفكر مالك بن نبي

حقوق الإنسان هي الحد الأدنى للكرامة الإنسانية، ولا يمكن
أن تُهمل بحجة الظروف الاستثنائية أو المصالح الخاصة

مزيد المهنا / رئيس التحرير